أكدت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي اليوم الأربعاء أنه لا يحق للحكومة أن تحدد للنساء ما يلبسنه، بعد أن قضت أعلى محكمة بالاتحاد الأوروبي بأن الشركات والمؤسسات يمكنها حظر ارتداء الحجاب بشروط معينة.

وقالت ماي أمام البرلمان ردا على سؤال عن الحكم "لدينا.. تقليد راسخ في هذا البلد الذي يحترم حرية التعبير، وهو حق جميع النساء في اختيار ما يلبسنه، ولا نعتزم سن قوانين فيما يتعلق بذلك".

وأضافت ماي "قد تأتي أوقات يصح فيها طلب رفع الحجاب مثل أمن الحدود، أو ربما في المحاكم والمؤسسات منفردة يمكنها وضع سياسات خاصة بها، لكن لا يحق للحكومة أن تحدد للنساء ما يلبسنه".

وأثار حكم محكمة العدل الأوروبية الصادر أمس الثلاثاء، وشمل كذلك مظاهر دينية أخرى، موجة انتقادات من جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان وزعماء دينيين.

كما نددت تركيا أمس الثلاثاء بقرار المحكمة، معتبرة أنه سيعزز المشاعر المناهضة للإسلام.

وأصدرت المحكمة - ومقرها لوكسمبورغ- قرارها في قضيتين في بلجيكا وفرنسا، تتعلقان بمسلمتين اعتبرتا أنهما تعرضتا للتمييز في العمل بسبب ارتداء الحجاب.

وقالت المحكمة إن "منع الحجاب في إطار قانون داخلي لمؤسسة خاصة يمنع أي إبراز أو ارتداء أي رمز سياسي أو فلسفي أو ديني في مكان العمل، لا يشكل تمييزا مباشرا على أساس الدين أو العقيدة".

ويتنامى جدل بشأن الحجاب في بضعة بلدان أوروبية، خاصة فرنسا التي تولي أهمية كبيرة لفصل الدين عن الدولة، حيث من المتوقع أن يُظهر حزب الجبهة الوطنية - الذي يمثل أقصى اليمين- أداء قويا في الانتخابات التي ستجرى في أبريل/نيسان المقبل.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 15/03/2017
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com